

Distr.: General
24 February 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بارك إن - كوك (الرئيس) (جمهورية كوريا)
ثم: السيد ميتشيتش (نائب الرئيس) (صربيا)

المحتويات

البند ٥٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة

- (أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
- (ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
- (ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث
- (د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة
- (هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا
- (و) اتفاقية التنوع البيولوجي
- (ز) تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الخامسة والعشرين
- (ح) التنمية المستدامة للجبال
- (ط) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: the Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

أكثر استدامة نحو التنمية لم تكن في أي وقت من الأوقات أكثر إلحاحا. ولا يمكن كفالة إمكانية إحراز تقدم في التصدي للأزمات الدولية المتعددة التي تواجه العالم حاليا إلا باتباع نهج متكامل تجاه معالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

٢ - ومضى قائلا إن الركود الاقتصادي لا يزال يصيب الاقتصاد العالمي بالشلل، حيث تجاوز معدل البطالة على مستوى العالم ٦ في المائة. وستجاوز عدد من سيهبط مستواهم دون خط الفقر عما كان متوقعا قبل الأزمة ١٠٠ مليون شخص. وأدت التقلبات في إمكانية الحصول على الأغذية ومدى توفرها - التي تفاقمت بسبب الأزمة المالية الراهنة - إلى التأثير سلبا على أفقر الفئات السكانية وأكثرها ضعفا، وما زال الجوع والفقر المدقع يشكلان الواقع الذي يعيشه كثيرون في البلدان النامية، ولا تزال هناك تفاوتات كبيرة في إمكانية الحصول على الموارد والفرص بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وهذه الفجوة العالمية ما زالت تشكل عقبة أساسية أمام تحقيق التنمية المستدامة.

٣ - واستطرد قائلا إن تغير المناخ يضاعف تلك المشاكل ويلزم التصدي له على نحو عاجل وفعال. وتتطلب الاستجابة العالمية الشاملة لتغير المناخ تكثيف المشاركة في تدابير للتكيف والتخفيف، مع استثمار قدر كبير من الموارد. ومن المنتظر أن يتكلف التكيف في البلدان النامية وحدها نحو ١٠٠ بليون دولار سنويا على مدى السنوات الـ ٤٠ المقبلة، ولكن يجب على المجتمع الدولي ألا يسمح للأزمة المالية أن تعرقل استجابته. وقد شهدت السنة الماضية أكثر من ٣٤٣ كارثة طبيعية أثرت في أكثر من ٤٢ مليون شخص وتسببت في إحداث أضرار اقتصادية تجاوزت قيمتها ٥٧ بليون دولار. ونظرا لأن هذه الأحداث تؤدي إلى تقويض الجهود المبذولة لتخفيف حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية

البند ٥٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (A/64/65، و A/64/81، و A/64/83-E/2009/83 و Add.1، و A/64/259؛ و A/C.2/64/9، و A/C.2/64/10)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (A/64/169، و A/64/258، و A/64/274، و A/64/275، و A/64/301)

(ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/64/278)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/64/280)

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (A/64/202)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (A/64/202 و A/64/379)

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي (A/64/202)

(ز) تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الخامسة والعشرين (A/64/25)

(ح) التنمية المستدامة للجبال (A/64/222)

(ط) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (A/64/277)

١ - السيد شا زوكانغ (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): أشار إلى أن الحاجة إلى إيجاد مسار

مساعدات كبيرة إلى البلدان النامية من خلال تنمية القدرات ونقل المعارف والتكنولوجيا.

٧ - وأضاف قائلاً إن البلدان تقع عليها مسؤولية مشتركة لتوفير حلول تكفل الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعبها وتحافظ على نوعية البيئة الطبيعية. ويلزم في هذا الصدد التأكيد على أهمية العمل على مواصلة وتعزيز الإجراءات التشاركية من خلال الشراكات - وهي سمة أساسية أخرى من سمات التنمية المستدامة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يدخل في شراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وأن يعمل بالتعاون مع المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية، لمواجهة كامل نطاق تحديات التنمية المستدامة.

٨ - السيدة فالشثروم (الأمين العام المساعد لشؤون الحد من أخطار الكوارث والمثلة الخاصة للأمين العام لتنفيذ عمل هيوغو): قامت بعرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/64/280). وقالت إن التقرير يقدم استعراضاً عاماً للتقدم المحرز في تنفيذ الحد من خطر الكوارث وإطار عمل هيوغو على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، على مدى فترة الـ ١٢ شهراً الماضية، استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٣/٢١٦.

٩ - واسترسلت قائلة إنه في حين تم إحراز تقدم يبعث على التفاؤل في تنفيذ بعض جوانب إطار عمل هيوغو، فإنه يلزم تعجيل العمل وتوسيع نطاقه بدرجة كبيرة في جميع المجالات ذات الأولوية لإطار العمل إذا أريد إحراز تقدم ملموس نحو الحد من أثر الكوارث بحلول عام ٢٠١٥، وهو الموعد النهائي لإطار العمل.

١٠ - وسلّطت الضوء على بعض النقاط الرئيسية الواردة في التقرير، فأوضحت أن خطر الكوارث أخذ في التزايد بدرجة كبيرة على الصعيد العالمي فيما يتعلق بمعظم المخاطر،

للألفية، فإنه يلزم توجيه اهتمام متضافر للحد من أخطار الكوارث - من خلال تدابير من قبيل تنفيذ إطار عمل هيوغو وتوصيات المنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث - وذلك بالتوازي مع اتباع استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ.

٤ - واسترسل قائلاً إن الكوكب يواجه فقداناً غير مسبوق في التنوع البيولوجي وتزايد التدهور البيئي. والنظم الإيكولوجية على مستوى العالم تعاني من تصاعد الضغوط الناجمة عن تزايد عدد السكان، ويؤدي تناقص الغطاء الحرجي وتفاقم تدهور التربة إلى الإضرار بمصادر رزق المجتمعات المحلية. لذلك فإنه يلزم بالقطع المحافظة على النظم الإيكولوجية الرئيسية واستعادة حيويتها عن طريق الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي.

٥ - وأردف قائلاً إن تلاحق الأزمات يتطلب استجابة جماعية متسقة ترسي أساساً سليماً لتقاسم النمو والتنمية المستدامة، مع اتباع أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج. ومنظومة الأمم المتحدة ككل ملتزمة بدعم الجهود الدولية التي ترمي إلى التحول إلى اقتصاد أخضر على مستوى العالم، وتعزيز الأمن الغذائي، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. وهي ستسهم بالبحوث والتحليلات، وبما تقدمه من دعم معياري وسياساتي للعمليات الحكومية الدولية، ومساعدات تقنية، ودعم في مجال بناء القدرات.

٦ - ومضى قائلاً إن هذا التغيير الأساسي سيقضي ضخ استثمارات كبيرة في تكنولوجيات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والزراعة المستدامة، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. كما سيتطلب الاستثمار في التدريب على المهارات الوظيفية الجديدة، مع القيام في الوقت ذاته بالتوسع في العمالة. وسيقتضي كذلك تعزيز النمو الاقتصادي، مع المضي قدماً، في الوقت ذاته، في العمل على تخفيف أثر تغير المناخ والتكيف معه. كما سيتوقف نجاحه على تقديم

والتصدي لها، وكذلك في مجال تحسين نظم الإنذار المبكر. فبعض البلدان المنخفضة الدخل، على سبيل المثال، قطعت أشواطاً بعيدة في الحد من خطر فقدان الأرواح البشرية بسبب الأعاصير المدارية والفيضانات.

١٤ - وعلى النقيض من ذلك، لم يحرز سوى تقدم طفيف في تعميم مفهوم الحد من أخطار الكوارث في العمل التخطيطي والإنمائي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والحضرية والبيئية. ولم ينشئ حتى الآن سوى ٥٧ بلداً برامج وطنية خاصة بها، وحدد ما مجموعه ١٢٠ من الحكومات مراكز تنسيق رسمية لرصد تنفيذ إطار عمل هيوغو. وقد بدأت تلك الآليات التي يشارك فيها عدد من أصحاب المصلحة تكتسب المزيد من الأهمية وتصبح أكثر إلحاحاً مع تزايد معدل التعرض للمخاطر.

١٥ - وأردفت قائلة إنه فيما يتعلق بالصعيد الوطني، ركزت الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث على حشد وتنسيق الدعم المقدم لعمليات الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الإقليمي والوطني، بما في ذلك من خلال تعزيز التحالفات مع المنظمات الحكومية الدولية، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي. وقد عززت الدورة الثانية للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث عملية تبادل المعلومات وتنسيق ورصد التقدم المحرز فيما بين جميع أصحاب المصلحة، حيث حشدت ما مجموعه ٦٨٨ ١ من المشاركين من ١٥٢ حكومة و ١٣٧ منظمة. وركزت الدورة تركيزاً شديداً على الدروس المستفادة ووضع توجيهات منسقة للتنفيذ المنهجي لتدابير الحد من المخاطر. وثمة اعتقاد على نطاق واسع بأنه يلزم على نحو عاجل الاضطلاع بعمل للتنسيق والربط بين إطار الحد من مخاطر الكوارث من ناحية والتكيف مع تغير المناخ من الناحية الأخرى، وذلك في السياق الأعم للحد من الفقر والتنمية المستدامة. كما تم التأكيد على أهمية كفالة توفير ما يلزم من

مع تزايد خطر حدوث خسائر اقتصادية بمعدل أسرع كثيراً من خطر حدوث وفيات. ويحدد تقرير التقييم العالمي الأول بشأن الحد من مخاطر الكوارث، المعنون "المخاطر والفقر في ظل مناخ متغير"، الذي طرحه الأمين العام في أيار/مايو ٢٠٠٩، ثلاثة عوامل رئيسية لأنماط المخاطر هي، قصور أساليب الحكم في المناطق الحضرية وعلى المستوى المحلي، وهشاشة سبل العيش في المناطق الريفية، وتدهور النظم الإيكولوجية.

١١ - ومضت قائلة إن التقرير يؤكد أن خطر الكوارث يتزايد في المناطق الحضرية، وإن ما يقرب من بليون نسمة من سكان العالم يعيشون في مستوطنات عشوائية تتسم بالهشاشة وتنتشر حول المدن، وإن ذلك العدد يُتوقع أن يزيد بنحو ٢٥ مليون شخص سنوياً. وفي الوقت ذاته، فإن تدهور النظم الإيكولوجية على الصعيد العالمي يسهم في زيادة هشاشة المجتمعات المحلية الفقيرة، في الوسطين الحضري والريفي على السواء. فعلى سبيل المثال، يؤدي تآكل أراضي المستنقعات إلى زيادة مخاطر الفيضانات، في حين تؤدي إزالة الغابات إلى زيادة مخاطر كل من الفيضانات والانهيارات الأرضية. وقد نمت المدن التي بُنيت وخطط لها أصلاً لاستيعاب عدد قليل من السكان بحيث أصبحت مدناً كبيرة جداً لا تكفي نظم الصرف فيها على تصريف الأمطار الغزيرة.

١٢ - وأضافت قائلة إن تغير المناخ يَضْمَمُ بالفعل الطابع غير المنتظم لتوزيع أخطار الكوارث، بزيادة المخاطر وتقويض أسس القدرة على التكيف في آن واحد، مما يعرض المزيد والمزيد من الأشخاص للمخاطر، ولا سيما في أوساط المجتمعات المحلية الفقيرة في البلدان النامية.

١٣ - واستطردت قائلة إن البلدان، بصفة عامة، تركز تقدماً طيباً في مجال تعزيز القدرات والنظم المؤسسية والتشريعات لمعالجة أوجه القصور في مجال التأهب للكوارث

١٩ - وذكرت أن العمل في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ سيركز على تعزيز آليات التعاون الدولي التي أنشئت للحد من مخاطر الكوارث، وزيادة تعبئة الموارد، وتسريع الإجراءات العملية المتخذة لدعم تدابير الحد من مخاطر الكوارث من أجل التكيف مع تغير المناخ.

٢٠ - وأردفت قائلة إن المخاطر مفهومة، والحلول والأدوات اللازمة لمعالجتها متاحة بالفعل. وهي فعالة من حيث التكلفة وهي غالبا بسيطة للغاية، مثل التأكد من أن المدرسة التي يجري التخطيط لبنائها أو المستشفى المزمع إنشاؤه سيقام في مكان آمن، وليس في سهل فيضاني؛ أو المحافظة على نظم الصرف في المدن في حالة صالحة للعمل عند هطول أمطار غزيرة. واختتمت كلمتها بقولها إن الحد من مخاطر الكوارث ليس قطاعا، بل هو نهج للتنمية، لا يمكن أن يكون مستداما إلا إذا كانت الاستثمارات في التنمية قادرة على مواجهة الكوارث، وهو ما يتطلب اتباع نهج مؤسسي جديد يتجاوز المبادرات القطاعية المنعزلة.

٢١ - السيد ناكادجا (الأمين التنفيذي، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر): قام بعرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٣/٢١٨ وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (الفصل الثاني من الوثيقة A/64/202)، فقال إن المواضيع الرئيسية الواردة في التقرير تتصل بمتابعة إجراءات الخطة الاستراتيجية لفترة العشر سنوات؛ وأوجه التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث؛ ونتائج وتوصيات الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة المتصلة باتفاقية مكافحة التصحر.

٢٢ - واستطرد قائلاً إن الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف، التي عُقدت في بوينس آيرس في الفترة من ٢١ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، كانت هي الاجتماع

سلطة وموارد للحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين المحلي والاجتماعي، وكذلك على دور المرأة بوصفها عاملا مهما في هذا الصدد.

١٦ - واسترسلت قائلة إن السنة الماضية شهدت عددا من التطورات الإيجابية نحو تهيئة بيئة سياساتية تمكينية للاستثمار الدولي في الحد من المخاطر. ووضع عدد من البلدان المانحة سياسات جديدة لدعم زيادة الاستثمار، وعرض الاتحاد الأوروبي استراتيجيته الجديدة لدعم الحد من مخاطر الكوارث في البلدان النامية. وواصل المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها، التابع للبنك الدولي، تطوره بوصفه آلية تعاونية رئيسية لدعم تنفيذ إطار عمل هيوغو، بتبرعات معلنة من جانب المانحين تجاوزت قيمتها الإجمالية ٩٠ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

١٧ - واستدركت قائلة إنه بالرغم من تلك الاتجاهات الإيجابية، حدد المنتدى العالمي وجود بون شاسع بين الموارد المطلوبة لمواجهة مخاطر الكوارث في البلدان النامية والموارد المتاحة فعلا، ودعا إلى تكثيف الإجراءات المتخذة وزيادة التمويل بدرجة كبيرة، سواء من الميزانية الوطنية أو من المصادر الدولية. كما أبرز المنتدى العالمي أهمية وضع أطر مرجعية، مثل تخصيص نسبة من الميزانيات الوطنية، أو نسبة مئوية معينة من الأموال المخصصة للأنشطة الإنسانية أو الإنعاشية أو الإنمائية للأعمال المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث.

١٨ - وأضافت قائلة إنه في الوقت الذي زادت فيه التبرعات لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث على مدى السنة الماضية، فإن تزايد الطلبات على أمانة الاستراتيجية الدولية لدعم متابعة تنفيذ إطار عمل هيوغو بصورة فعالة سوف يتطلب توفير مساهمات أكثر استقرارا وملاءمة من حيث التوقيت تغطي عدة سنوات.

ويمكن توجيه الكثير من الاستثمارات غير المستدامة في قطاع الطاقة، المؤجلة بسبب الأزمة الاقتصادية، في اتجاه النمو الأخضر، الذي يوفر أيضا عوائد استثمارية مأمونة.

٢٧ - واستطرد قائلاً إن إحراز النجاح في كوبنهاغن يتوقف على تحقيق الوضوح فيما يتعلق بالمسائل الأساسية التالية: تبني أهداف تخفيض الانبعاثات على أساس فردي بالنسبة للبلدان الصناعية؛ واتخاذ إجراءات التخفيف المناسبة على الصعيد الوطني من جانب البلدان النامية، بدعم مالي وتكنولوجي ملائم؛ وتوفير تمويل إضافي وكاف ويمكن التنبؤ به؛ وإنشاء هيكل مؤسسية وإدارية قائمة على الإنصاف. وقد قام زعماء العالم خلال قمة الأمين العام المتعلقة بتغير المناخ والتي عقدت في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بالتأكيد على هذه المسائل الأساسية، فضلا عن الإجراءات المحسنة المتعلقة بالتكيف.

٢٨ - واسترسل قائلاً إن مؤتمر بوزنان تميز برغبة الأطراف في إحراز تقدم في عملية التفاوض التي استمرت سنتين بشأن تعزيز الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ والتي أطلقت في بالي في عام ٢٠٠٧ والتي من المقرر أن تُختتم في كوبنهاغن. وعقدت الأفرقة العاملة المخصصة ثلاث دورات رسمية للتفاوض ودورة واحدة غير رسمية. وهي تعقد حاليا دورة في برشلونة، ومن المقرر أن تُستكمل المفاوضات في كوبنهاغن.

٢٩ - وأردف قائلاً إن هناك تلاق متزايد في الآراء بشأن الترتيبات الرامية إلى تعزيز إجراءات التكيف، والتعاون التكنولوجي، والإجراء المتعلق بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات في البلدان النامية، وبناء القدرات. غير أنه لم يجرز تقدم كاف بشأن مسألتين من المسائل الأساسية، هما التخفيف والتمويل. ومن المهم للغاية أن تبدي الأطراف

الأول للأطراف المتعلق بصنع القرار بعد اعتماد الخطة الاستراتيجية لفترة العشر سنوات وإطار تنفيذ الاتفاقية في عام ٢٠٠٧. وقد اتخذ نحو ٣٦ مقرا، ترد بالتفصيل المواضيع التي شملتها في التقرير.

٢٣ - وفيما يتعلق بتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تقييم الآلية العالمية، قال إن مؤتمر الأطراف طلب من مكتبه إجراء تقييم للترتيبات القائمة المتعلقة بالإبلاغ والمساءلة والترتيبات المؤسسية للآلية العالمية وما يترتب على تلك الترتيبات من آثار قانونية ومالية، بما في ذلك إمكانية تحديد مؤسسة أو منظمة جديدة لكي تكون مقرا للآلية العالمية. وسيقدم تقرير بشأن التقييم إلى الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف.

٢٤ - ووجه الانتباه إلى بعض التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام، تتصل جميعها بتنفيذ الاتفاقية على نحو فعال وفي الوقت المناسب بوصفها صكاً يمكن أن يسهم في الجهود الدولية الجارية للتصدي للتحديات العالمية العديدة التي يشكلها تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، والفقر. وترد تلك التوصيات في الجزء من التقرير الذي يتناول الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

٢٥ - وتكلم بالنيابة عن الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، فقام بعرض التقرير المتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، بوزنان ٢٠٠٨، ومتابعته (الفصل الأول من الوثيقة A/64/202).

٢٦ - ومضى قائلاً إن مؤتمر بوزنان وافق انعقاده ظهور الأزمة المالية وبداية التراجع الاقتصادي، مما أدى إلى الشعور بالقلق لاحتمال أن تذهب الأعمال المتعلقة بالمناخ ضحية للحالة الاقتصادية، ولكن بدلا من ذلك لم تسفر الرسالة الصادرة عن المؤتمر عن إحراز تقدم فحسب، بل أيضا عن دعم انتعاش اقتصادي من شأنه تحقيق نمو اقتصادي أخضر.

تضطلع بمجهود مستمرة لتحسين نوعية التقارير التي تقدمها إلى اللجنة. ومن المأمول أن يكون قد ظهر بالفعل بعض التقدم. وأضاف قائلاً إن أية توجيهات بشأن كيفية مواصلة تحسين التقارير ستكون موضع ترحيب شديد، وإن الشعبة، لدى إعدادها للتقارير، تعمل على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة وتلتزم مدخلات من الخبراء الخارجيين، وأصحاب المصلحة، والتقارير الحكومية، وغيرها من المصادر.

٣٤ - واستطرد قائلاً إن مفهوم التنمية المستدامة ينطوي على الاعتراف بأن كوكب الأرض هو كوكب محدود وأن ثمة حدوداً إيكولوجية لا يمكن ولا بد للجنس البشري ألا يتجاوزها، فضلاً عن الاعتراف بأنه إذا كان الناس يعيشون على حافة البقاء، فإنه لن يكون من المجدي أن يُطلب إليهم الإسهام في جدول أعمال مشترك. ومع ذلك، فإنه يوجد حالياً ما يكفي من المعارف والإنتاج والقدرة في العالم لئلا يكون هناك أناس يعيشون على حافة البقاء: فبدون إنصاف، قد لا يكون من اليسير معالجة الشواغل المتعلقة بالاستدامة. ويمكن أن يُنظر إلى التنمية المستدامة بوصفها جسراً بين البيئة والتنمية، ولكن أيضاً بين الشمال والجنوب، مع تحديد جدول الأعمال المشترك الذي يمكن للجميع أن يتعاون بشأنه، بين الحكومة والأعمال التجارية والمجتمع المدني، وبين الحاضر والمستقبل، وبين الرؤية على الأجل الطويل وما يتعين عمله في الأجل القصير.

٣٥ - واسترسل قائلاً إنه إذا كان يمكننا القول بأن حركة التنمية المستدامة بدأت مع نشر كتاب ريتشل كارسن المعنون الربيع الصامت (*Silent Spring*) في عام ١٩٦٢، فإنه منذ ذلك الحين وحتى الآن ما برحت منظومة الأمم المتحدة تشارك في كل مرحلة، بإبرام اتفاقات، وعقد مؤتمرات، وإنشاء هيئات بموجب معاهدات، ودعم المؤسسات. وقد حدد التقرير المرحلي للأمين العام بشأن تنفيذ جدول أعمال

الواردة في المرفق الأول قيادة جسورة وأن يتم توفير التمويل لكل من التنفيذ الفوري والعمل على الأجل الطويل.

٣٠ - واستطرد قائلاً إنه بالنظر إلى أن الوقت المتبقي محدود، فإنه من المهم للغاية أن يتم التركيز في كوبنهاغن على التوصل إلى نتيجة واقعية تحدد أهدافاً تتناسب مع حجم المشكلة. ومن شأن هذه النتيجة أن تكفل اتخاذ إجراءات في الفترة بين الآن وعام ٢٠١٢، مع ضمان إمكانية التوصل إلى نتيجة شاملة.

٣١ - واختتم كلمته بأن وجه الانتباه إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات الواردة في نهاية الفصل الأول من التقرير لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

٣٢ - السيد بانوري (مدير شعبة التنمية المستدامة): قام بعرض تقارير الأمين العام عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (A/64/275)؛ وعن تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية (A/64/258)؛ وعن السنة الدولية للمرافق الصحية، ٢٠٠٨ (A/64/169)، وجميعها في إطار البند الفرعي ٥٣ (أ). كما قام بعرض تقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/64/278)، في إطار البند الفرعي ٥٣ (ب)، وتقرير الأمين العام عن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (A/64/277)، في إطار البند الفرعي ٥٣ (ط).

٣٣ - وأوضح في بيانه الذي كان مصحوباً بعرض شرائح بالحاسوب، أن التقارير تغطي نطاقاً عريضاً من المسائل ذات الصلة بجدول أعمال التنمية المستدامة، أبرزها المسائل المتعلقة بالضعف، والنفايات، والتلوث، والطاقة، والمياه، والأراضي، والأغذية، والتكنولوجيا. وذكر أن شعبة التنمية المستدامة

المخلىة؛ وفي الإرشاد، ولا سيما بالنسبة لصغار الحائزين والنساء؛ وفي تثقيف المزارعين وتدريبهم؛ وفي الهياكل الأساسية المادية للزراعة؛ وفي توسيع نطاق استخدام أفضل الممارسات، في كل من الزراعة والتنمية الريفية.

٣٨ - وذكر أن حالة الضعف هي محور تركيز التقرير المتعلق بمتابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (64/287). فالتقرير يحدد مصادر الضعف الهيكلية والمؤسسية والمادية بوصفها تمثل حاجزا أمام تحقيق التنمية المستدامة، كما يسرد الجهود المبذولة على الصعيد الوطني، بما في ذلك الاستراتيجيات والتقييمات والسياسات التي ترمي إلى احتياز ذلك الحاجز. كما يوفر التقرير خريطة طريق لعملية استعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس، بما في ذلك تجميع وتنسيق مشاورات أصحاب المصلحة.

٣٩ - واستطرد قائلاً إن التقرير المتعلق بالسنة الدولية للمرافق الصحية، ٢٠٠٨ (A/64/169) يقارن أيضا بين الإنجازات الإيجابية التي تحققت والمجالات السلبية التي ما زال يلزم فيها الاضطلاع بمزيد من العمل. وتشمل النجاحات التي تحققت أن المرافق الصحية تجري الآن معاملتها بوصفها مسألة مهمة، يلزم إدماجها في السياسات الوطنية؛ وأنه يجري إنشاء أطر متكاملة؛ وأن خمسة مؤتمرات إقليمية عملت على تعزيز الالتزام السياسي بتحقيق الأهداف المرتبطة بالمرافق الصحية؛ وأنه تم إنشاء شراكات وطنية - وهي إحدى السمات الأساسية لنهج التنمية المستدامة - في كثير من البلدان. بيد أنه على النقيض من ذلك لن يتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتصل بالمرافق الصحية دون مواصلة تعزيز الجهود الوطنية والدعم العالمي.

٤٠ - وواصل كلامه قائلاً إن تقرير الأمين العام عن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (A/64/277) دعا إلى زيادة

القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (A/64/275) المجالات التي ما فتئت منظومة الأمم المتحدة تعمل فيها فيما يتصل بجدول أعمال التنمية المستدامة عموماً. وعلى وجه الخصوص، تضمن التقرير عدداً من الجداول المهمة التي تقارن بين الاتجاهات الإيجابية التي تحققت فيها إنجازات والاتجاهات السلبية التي ما زال يتعين الاضطلاع فيها بمزيد من العمل. وتشمل تلك الجداول جميع بنود جدول أعمال القرن ٢١ مجمعة في أربعة مجالات: نتائج التنمية البشرية المستدامة؛ والنتائج المحققة في حفظ وإدارة الموارد من أجل التنمية؛ والنتائج المحققة في الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية السامة والنفايات؛ والنتائج في المؤسسات والحوكمة. كما تضمن التقرير فرعاً يحتوي على آراء الدول الأعضاء فيما يتعلق بإمكانية عقد مناسبة رفيعة المستوى بشأن التنمية المستدامة. ويتسم عدد كبير من الآراء بالطابع الإيجابي، ولكن أعرب أيضاً عن بعض التحفظات بشأن التوقيت واستيعاب جداول الأعمال الحالية.

٣٦ - ومضى قائلاً إن التقرير المتعلق بتسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية (A/64/258) يشدد على أهمية معاملة الزراعة بوصفها قطاعاً معرفياً، مع جعل الاستثمار في المعرفة أمراً أساسياً. كما يذهب التقرير إلى أن القطاع يلزم إدماجه في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وثمة مسألة محورية للثورة الزراعية المستدامة هي كيفية تحقيق زيادات في الإنتاجية مع المحافظة على سلامة النظم الإيكولوجية. وقد انبثق عدد كبير من النتائج بشأن تلك المسائل عن الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، ترد تفاصيلها في التقرير.

٣٧ - وأردف قائلاً إن استدامة الزراعة تتوقف على ضخ استثمارات ملائمة؛ إذ يلزم الاستثمار في البحوث في مجال تكييف التكنولوجيا مع الظروف الزراعية - الإيكولوجية

الوعي وبالرغم من النتائج الإيجابية العديدة التي تحققت، لا تزال هناك تحديات كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر في المناطق الجبلية. وتشمل تلك التحديات: تنامي الطلب على الموارد الطبيعية بما في ذلك المياه والأخشاب؛ وتداعيات التعرية وإزالة الغابات وغيرهما من أشكال تدهور مستجمعات المياه؛ وتزايد حدوث الكوارث الطبيعية؛ وتزايد الهجرة الخارجية؛ وضغوط الصناعة والنقل والتعدين والزراعة؛ والآثار المترتبة على تغير المناخ العالمي.

٤٣ - واستطردت قائلة إن منظمة الأغذية والزراعة يشرفها أن تكون وكالة التنسيق الرائدة لليوم الدولي للجبال الذي يُحتفل به يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر من كل عام، مع تركيز السنة الحالية على إدارة أخطار الكوارث.

٤٤ - واسترسلت قائلة إن تقرير الأمين العام، الذي أُعد بالتعاون مع أمانة شراكة الجبال، يقدم وصفا لوضع التنمية المستدامة للجبال على الصعيدين الوطني والدولي، يتضمن تحليلا شاملا للتحديات التي سيتعين مواجهتها في المستقبل، ويقدم اقتراحات لكي تنظر فيها الجمعية العامة فيما يتعلق بمواصلة تعزيز وإدامة التنمية في المناطق الجبلية في جميع أنحاء العالم.

٤٥ - وأردفت قائلة إن قدرا كبيرا من الأعمال الموضوعية يجري الاضطلاع به من قبل البلدان ذاتها. وتشمل المسائل التي تجري معالجتها التعليم وتغير المناخ ومسائل الشعوب الأصلية والمنتجات العالية النوعية ونهج سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة، وإدارة النظم الإيكولوجية، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله. ووجهت الانتباه إلى المجالات العديدة التي يلزم فيها القيام بمزيد من العمل، الواردة في نهاية التقرير. واختتمت كلمتها بقولها إنه بغية تحقيق جميع تلك الأهداف، يلزم رفع

الاستثمارات في الطاقة المتجددة زيادة كبيرة توخيا لتحقيق ثلاثة أهداف هي: زيادة حصة الطاقة المتجددة في إجمالي مزيج مصادر الطاقة، وزيادة إمكانية حصول البلدان الفقيرة والأسر المعيشية الفقيرة على خدمات الطاقة الحديثة بصفة عامة والطاقة المتجددة بصفة خاصة، وتحقيق خفض سريع في تكلفة الطاقة المتجددة، بحيث تصبح الحل الطبيعي والتلقائي لتغير المناخ. كما دعا التقرير إلى زيادة الاستثمار في البحث والتطوير، سواء فيما يتعلق بالطاقة المتجددة ذاتها أو في الميادين ذات الصلة مثل البطاريات والشبكات والكفاءة.

٤١ - السيدة راتسيفاندريهامانا (مديرة مكتب الاتصال لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بنيويورك): أشارت إلى أن الجبال نظم إيكولوجية هشة تمثل مصدرا لنصف المياه العذبة على سطح الكوكب. وهي مستودعات للتنوع البيولوجي الغني ومقاصد شعبية للاستجمام والسياحة ومناطق مهمة للتنوع الثقافي والمعرفة والتراث. ونظرا إلى أن النظم الإيكولوجية للجبال معرضة بشدة لأثر الاحترار العالمي، فإنها تعد مؤشرات مبكرة لتغير المناخ. لذلك فإنه يلزم كفاءة السلامة الإيكولوجية للمناطق الجبلية والعمل على تحسينها اقتصاديا واجتماعيا، لمصلحة كل من سكان الجبال ومن يعيشون في الأراضي المنخفضة. وذكرت أن عددا كبيرا من أكثر سكان العالم فقرا وأشدهم افتقارا إلى الأمن الغذائي يعيشون في المناطق الجبلية.

٤٢ - ومضت قائلة إن الوعي بأهمية سكان الجبال والبيئات الجبلية زاد منذ اعتماد الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ في قمة الأرض التي عُقدت في عام ١٩٩٢. وعُززت الالتزامات خلال عام ٢٠٠٢. بمناسبة السنة الدولية للجبال ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي أسفر عن إطلاق شراكة الجبال، وهي تحالف عالمي يهدف إلى حماية البيئة الجبلية وتحسين سبل معيشة المجتمعات المحلية الجبلية. ومع ذلك، فإنه بالرغم من تنامي

- ٥٠ - ومضت قائلة إن الوزراء تصدوا بشكل مباشر لمسألة كيفية الاستجابة بفعالية للتحديات العالمية الراهنة. وتمحور جل مشاوراتهم حول ضرورة التحول إلى اقتصاد أخضر. فالتحول نحو اقتصاد أخضر ومنخفض الكربون من شأنه أن يسفر عن تحقيق فوائد متعددة بالنسبة للمجتمع الدولي والحكومات في معالجة مسائل الأغذية والطاقة والأمن المائي وأن يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. ومصطلح "الاقتصاد الأخضر"، وفقا لتعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، يشير إلى نظام اقتصادي يعترف بأن خصائص النظم الإيكولوجية السليمة تشكل عصب الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وشرطا مسبقا للحد من الفقر، ويتم فيه استيعاب تكاليف تدهور النظم الإيكولوجية وتعمل فيه الصناعات البيئية من قبيل التكنولوجيات النظيفة والكفوة والزراعة المستدامة بوصفها محركات رئيسية للنمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل والحد من الفقر.
- ٥١ - واستطردت قائلة إن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يقتضي تكييف وتنفيذ سياسات متماسكة تستهدف تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو ما يتطلب بالتالي التعاون فيما بين مختلف الوزارات القطاعية على الصعيد الوطني والتلاحم بين المنظمات والمؤسسات التي تعالج التنمية المستدامة على الصعيد الدولي. ومن ثم، فإن التحول نحو الاقتصاد الأخضر لا يمكن أن يُنظر فيه بمعزل عن الإدارة البيئية الدولية. والأزمات العالمية الراهنة توفر فرصة لدراسة قدرة هياكل الحوكمة الوطنية والدولية واستعدادها لمواجهة التحديات البيئية والإنمائية الحالية والمقبلة. ويجب استدعاء التوجيه السياسي الرفيع المستوى مرة أخرى إلى المناقشة المتعلقة بالإدارة البيئية الدولية وتحديد معالم واضحة في السنوات الثلاث المقبلة.
- ٤٦ - السيد الهبر (مدير المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة): قام بعرض تقرير الأمين العام عن البقع النفطية على الشواطئ اللبنانية (A/64/259)، الذي يوفر استكمالا للتقدم المحرز في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ١٩٤/٦١، و ١٨٨/٦٢، و ٢١١/٦٣ المتعلقة بالبقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية الناجمة عن قصف محطة الجية لتوليد الكهرباء في تموز/يوليه ٢٠٠٦ واستكمل المعلومات الواردة في التقريرين السابقين للأمين العام بشأن الموضوع (A/62/343 و A/63/225).
- ٤٧ - السيد ميتشيتش (صربيا)، نائب الرئيس، يتولى رئاسة الجلسة.
- ٤٨ - السيدة كاستانيو (مديرة مكتب نيويورك التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة): قامت، بالنيابة عن المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بعرض تقرير مجلس إدارة البرنامج عن دورته الخامسة والعشرين (A/64/25).
- ٤٩ - وقالت إن الدورة عُقدت في وقت تتصاعد فيه الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فالعالم يعاني من كساد اقتصادي، والأمن الغذائي مهدد على نحو خطير، وتشير أحدث توقعات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى أن تغير المناخ من المرجح أن يحدث بمعدل أسرع كثيرا مما كان يُعتقد في السابق. وخلال المشاورات الوزارية، أعرب وزراء ونواب وزراء البيئة عن قلقهم إزاء التدهور البيئي والتغيرات الواسعة النطاق الناشئة عن الأنشطة البشرية، فضلا عن العمليات الطبيعية وفقدان خدمات وسلع النظم الإيكولوجية، تشكل عوائق تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والتنمية المستدامة.

أو الممثلين الرفيعي المستوى، طلب إليه تقديم مجموعة من الخيارات لتحسين الإدارة البيئية الدولية إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الحادية عشرة، بغية تقديم مدخلات إلى الجمعية العامة.

٥٥ - وفيما يتعلق بالقلق الذي أعرب عنه أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بشأن التوصيتين ٨ و ٩، قال إن أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين خلطوا بين تمويل التكلفة الإضافية والمساعدة الإنمائية الرسمية الإضافية. فمصطلح "التكلفة الإضافية" يشير إلى التغير في التكلفة الكلية الناشئة عن تنفيذ أحد التدابير الإضافية للحماية البيئية. وهذه التكلفة ينبغي أن يتحملها المجتمع الدولي.

٥٦ - واسترسل قائلاً إن أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين يقبلون معظم توصيات وحدة التفتيش المشتركة التي تعكس الاتصال والتعاون الوثيقين بين الوحدة والمجلس. وإذا قام الرؤساء التنفيذيون بتنفيذ الكثير من تلك التوصيات تنفيذاً سليماً، فإن ذلك سيساعد الدول الأعضاء على تعزيز الإدارة البيئية في المنظومة. لذلك فإنه ينبغي حث الأمين العام والرؤساء التنفيذيين المعنيين على أن يقدموا إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريراً عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إليهم والتي وافقوا عليها فضلاً عن المدخلات الملائمة لتيسير النظر فيها.

٥٧ - السيد هيرمان (أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين): قام بعرض مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الاستعراض الإداري للإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة" (A/64/83/Add.1-E/2009/83/Add.1)، فقال إنه في الوقت الذي وصل فيه العمل المتعلق بتغير المناخ إلى أعلى مستوياته على الصعيد العالمي، فإن الكثير من المسائل

٥٢ - وأردفت قائلة إنه بموجب المقرر ٤/٢٥، أنشأ مجلس الإدارة فريقاً استشارياً من الوزراء أو الممثلين الرفيعي المستوى، وطلب منه تقديم مجموعة من الخيارات لتحسين الإدارة البيئية الدولية إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الحادية عشرة في شباط/فبراير ٢٠١٠. وستوفر النتائج التي يتوصل إليها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في تلك الدورة مدخلاً فيما تقوم به الجمعية العامة، من بين جهات أخرى، من أعمال المتابعة للتدابير الواردة في الفقرة ١٦٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وبالتالي، فإن عملية مجلس الإدارة تأتي متزامنة تماماً مع العملية التي تقوم بها الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، فإن الجمعية العامة ستحدد أسلوب المضي قدماً في مواجهة تحدي تعزيز الإدارة البيئية الدولية.

٥٣ - واختتمت كلمتها بقولها إن مجلس الإدارة اتخذ ١٦ مقررًا آخر ذات أهمية لعمل الجمعية العامة ومنظومة الأمم المتحدة ككل. وهي تشمل المقرر ١/٢٥، المعنون "تنفيذ المقرر د-١/٧ بشأن الإدارة البيئية الدولية"؛ والمقرر ٢/٢٥، المعنون "حالة البيئة في العالم"؛ والمقرر ٥/٢٥، المعنون "إدارة المواد الكيميائية، بما فيها الزئبق"؛ والمقرر ١٣/٢٥، المعنون "الميزانية المقترحة للبرنامج والميزانية المقترحة لدعم البرنامج لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١".

٥٤ - السيد اينوماتا (وحدة التفتيش المشتركة): قام بعرض مذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الاستعراض الإداري للإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة" (A/64/83-E/2009/83). وقد أرسل التقرير ذاته إلى الرؤساء التنفيذيين لكيانات منظومة الأمم المتحدة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وقد ناقش مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة التقرير في دورته الخامسة والعشرين وأنشأ فريقاً استشارياً من الوزراء

المستدامة وأن توفر كذلك الزخم السياسي اللازم لملاء الفجوة في التنفيذ. وذكرت أن المجموعة تؤيد العرض المقدم من البرازيل لاستضافة تلك المناسبة في عام ٢٠١٢.

٥٩ - وأردفت قائلة إن مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية أمام تقلبات تغير المناخ وغيرها من الأحداث الخارجية معروفة جيدا. فالدول الجزرية الصغيرة النامية تعجز عن التصدي لتلك التحديات وحدها ولذلك تحتاج إلى دعم دولي. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب تخصيص موارد كافية لوحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية. والاستعراض الرفيع المستوى لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، يوفر فرصة لتقييم التقدم المحرز، والدروس المستفادة، والعقبات التي تُصَادَف في التنفيذ.

٦٠ - ومضت قائلة إن الكوارث الطبيعية ينجم عنها أثر متزايد التدمير على حياة الناس وممتلكاتهم ومعايشهم. وبالرغم من تزايد الاعتراف بفوائد الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث، فإن الموارد المالية اللازمة لذلك ما زالت غير كافية حتى الآن. والمجموعة تؤيد الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وولايتها المتمثلة في إذكاء الوعي العام والالتزام، وتوسيع نطاق الشبكات والشراكات، وتحسين المعارف بشأن أسباب الكوارث والخيارات المتاحة للحد من المخاطر. ويجب الاضطلاع بمزيد من العمل لإنشاء نظم للإنذار المبكر، ولزيادة التأهب للكوارث، وللحد من المخاطر. ويجب مساعدة البلدان النامية في هذا الصدد.

٦١ - ومضت قائلة إن المناقشات المتعلقة بتغير المناخ يجب أن توضع بشكل واضح في سياق التنمية المستدامة، مع إلقاء الضوء على الدعائم الثلاث جميعها بأسلوب متكامل ومنسق ومتوازن. فالطابع العالمي لتغير المناخ يتطلب من جميع البلدان

الأخرى المتصلة بالبيئة الطبيعية حظيت بالاهتمام الدولي في السنوات الأخيرة. وتشمل تلك المسائل الخطر الذي تتعرض له طبقة الأوزون، والتصحر، وفقدان التنوع البيولوجي، وجميعها تعتبر تحديا كبيرا أمام تحقيق التنمية المستدامة. وتمثل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف عنصرا رئيسيا في الاستجابة لتلك التحديات وغيرها من التحديات البيئية. لذلك فإن منظومة الأمم المتحدة ترحب بتقرير وحدة التفطيش المشتركة بوصفه تقريرا مهما ومناسبا من حيث التوقيت، يدرس الحاجة إلى تعزيز إدارة تلك الاتفاقات وتوفير الدعم البرنامجي والإداري لها.

٥٨ - السيدة عثمان (السودان): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة ترحب باعتماد لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة عشرة للقرار ١٧/١، المتعلق بالخيارات المتاحة في إطار السياسات والتدابير العملية لتعجيل التنفيذ في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا وتطلع إلى التنفيذ الكامل للخيارات الرئيسية المتاحة في إطار السياسات فيما يتصل بمجموعة المسائل المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (دورة السياسات). وقالت إن مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة تتطلب زيادة التركيز على أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، مع قيام البلدان المتقدمة النمو بالدور الريادي، اتساقا مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ومواضيع الدوريتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة مهمة بصفة خاصة للتحديات العالمية الراهنة. والمجموعة تتطلع إلى المشاركة في المناقشات في هاتين الدوريتين. ودورة التنفيذ الحالية تتزامن مع الأعمال التحضيرية للمناسبة الرفيعة المستوى بشأن التنمية المستدامة، التي تأمل المجموعة أن توفر فرصة لاستعراض وتقييم التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية

إمكانية تلبية الطلب المتزايد على الخدمات في ذلك المجال. وعلاوة على ذلك، فإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، يجب أن تُستخدم لمواجهة تحديات التنمية المستدامة. وتدعو المجموعة البلدان إلى الدخول في شراكة مجددة من أجل تنفيذ الخطة والإطار الاستراتيجيين لفترة العشر سنوات لتعزيز تنفيذ الاتفاقية وللتعهد بالوفاء بالأهداف الواردة فيها بحلول عام ٢٠١٨، وترحب ببدء العمل بآليات التنسيق الإقليمية وإمكانية إنشاء مكاتب إقليمية.

٦٣ - وأردفت قائلة إن المجموعة تؤيد الأنشطة العديدة التي تعتمز أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي الاضطلاع بها بصدد السنة الدولية للتنوع البيولوجي، ٢٠١٠، لإذكاء الوعي بشأن استمرار فقدان التنوع البيولوجي، ولتسليط الضوء على الحاجة الماسة إلى خفض معدل فقدان التنوع البيولوجي بدرجة كبيرة بحلول عام ٢٠١٠، لحشد الدعم العالمي لتنفيذ الاتفاقية. ومن المأمول أن يشارك ويسهم في تلك الأنشطة نطاق عريض من أصحاب المصلحة. وتتطلع المجموعة إلى نجاح الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، المقرر عقده في ناغويا، اليابان، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ويشكل وضع صيغة نهائية لنظام دولي للوصول إلى الموارد وتقييم المنافع واعتماده بحلول عام ٢٠١٠ أولوية بالنسبة للمجموعة. ويُحث الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية والمعني بالوصول إلى الموارد وتقاسم المنافع على الانتهاء من إعداد هذا النظام والتفاوض بشأنه في وقت مبكر قدر الاستطاعة قبل انعقاد الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف. وشددت على أهمية معالجة وسائل التنفيذ بفعالية وذكّرت بأن تحقيق خفض كبير في معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠ سيتطلب تقديم موارد مالية وتقنية جديدة وإضافية إلى البلدان النامية.

أن تتعاون إلى أقصى حد ممكن وأن تشارك في إعداد استجابة دولية فعالة وملائمة، وفقا لمسؤوليتها المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منها، وظروفها الوطنية. وما زالت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها يمثلان الإطار المركزي المتعدد الأطراف للعمل التعاوني من أجل التصدي لتغير المناخ. وسيقاس النجاح الذي تحرز به الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية والدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف بوصفها اجتماع الأطراف في البروتوكول، المقرر عقده في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بمدى وفاء جميع الأطراف في الاتفاقية بالتزاماتها؛ ومدى استعداد البلدان المتقدمة النمو لاعتماد أهداف طموحة في فترة الالتزام الثانية وفترات الالتزام اللاحقة؛ وبدرجة مساعدة المجتمع الدولي للبلدان النامية في معالجة آثار تغير المناخ، وبخاصة من خلال توفير تمويل جديد وإضافي ويمكن التنبؤ به، وبناء القدرات، والوصول إلى التكنولوجيا، وتطويرها ونقلها. ويتعين على البلدان المدرجة في المرفق الأول أن تتخذ خطوات جادة لمعالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ. وعلى وجه الخصوص، يجب عليها أن تغير من أنماط إنتاجها واستهلاكها غير المستدامة، وتغطية تكاليف تكيف البلدان النامية، والتعهد بالتزامات أكثر طموحا للحد من الانبعاثات، وتقديم ما يلزم من دعم مالي وتكنولوجي إلى البلدان النامية.

٦٢ - ومضت قائلة إن التصحر والجفاف وتدهور الأراضي تهدد على نحو خطير التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وتدرك المجموعة الدور الذي يضطلع به مرفق البيئة العالمية في مساعدة الدول على مكافحة التصحر واستصلاح الأراضي المتدهورة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يزيد بدرجة كبيرة الموارد التي يخصصها لمجال تركيز مرفق البيئة العالمية على تدهور الأراضي أثناء الدورة الخامسة لتجديد الموارد لإتاحة

٦٤ - وأضافت قائلة إن تطوير الطاقة الجديدة والمتجددة يعتبر أمراً أساسياً، حيث أنه يوفر للبلدان النامية مصادر بديلة للطاقة. وتوفر مصادر بديلة نظيفة للطاقة هو شرط أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يمكن أن يؤدي إلى تخفيف حدة الفقر وتمكين البلايين من البشر. ومن أجل تحقيق ذلك، من المهم للغاية أن تقدم البلدان المتقدمة النمو دعمها لتطوير ونقل التكنولوجيا. وينبغي عدم استخدام مسألة حقوق الملكية الفكرية لعرقلة نقل تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة.

٦٥ - وأردفت قائلة إنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه السلطة البيئية العالمية الرائدة، والكيان الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة المختص بالبيئة، أن يقوم، في إطار ولايته، بمراعاة احتياجات البلدان النامية من التنمية المستدامة. وتعتبر النتيجة المنبثقة عن الدورة الخامسة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالغة الأهمية لعمل البرنامج وإدارة المسائل البيئية على الصعيد العالمي. ويمكن لبرنامج البيئة أن يقوم، في إطار ولايته، بدور قيادي في الاستجابة للتحديات البيئية الراهنة. وتأمل المجموعة في أن تساعد الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ على تنسيق الأنشطة التي يضطلع بها برنامج البيئة بأسلوب يكفل التركيز الصحيح على كل من التحديات البيئية وولاية البرنامج. وستمثل قدرة المجتمع الدولي على أن يقوم على نحو عاجل وفعال بتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات مقياساً جيداً لاستعداده لترجمة الالتزامات إلى عمل. وفي ذلك الصدد، رحبت الممثلة بقرار إدماج خطة بالي الاستراتيجية في جميع البرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولكي ينجح برنامج البيئة، يجب تزويده بالموارد المالية والتقنية الكافية وبناء قدراته. واحتتمت كلمتها

بأن دعت الأمم المتحدة إلى زيادة ما تخصصه لبرنامج البيئة من موارد مالية من الميزانية العادية وحثت الجهات المانحة على زيادة ما تقدمه من دعم لأنشطة برنامج البيئة ومشاريعه.

٦٦ - السيد شتروم (السويد): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة للانضمام إليه، تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، ألبانيا، والجبل الأسود، وصربيا، وبالإضافة إلى ذلك أرمينيا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، فقال إن الاتحاد الأوروبي برحب باقتراح مجموعة الـ ٧٧ والصين بعقد المناسبة الرفيعة المستوى بشأن التنمية المستدامة في عام ٢٠١٢. ومن شأن تلك المناسبة أن توفر فرصة لمواصلة تعميم سياسات الاستدامة التي تعمل على تشجيع الاقتصاد الأخضر والحد من الفقر. بيد أنه لكي تكون تلك المناسبة مجدية، يلزم أن يكون هناك اتفاق واسع النطاق داخل الجمعية العامة بشأن الكيفية التي يمكن بها للمناسبة أن تكمل العمليات القائمة المتعلقة بالتنمية المستدامة دون أن تؤثر سلباً على تلك العمليات أو تحول الموارد بعيداً عنها. وذكر أن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى المشاركة في المناقشات المتعلقة بمضمون المناسبة وجدول أعمالها.

٦٧ - ومضى قائلاً إن جوهر التنمية المستدامة هو تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. ويمثل تعزيز الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتكاملها لب وظيفة منظومة الأمم المتحدة. وقد انقضت ٤٠ سنة على اقتراح السويد بالدعوة إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، وهو أول مؤتمر بيئي رئيسي للمنظمة. واليوم، ثمة بوادر عهد جديد تلوح في الأفق، تبشر باقتصاد يتسم بالكفاءة من الناحية الإيكولوجية ونموذج منصف للتنمية.

٧١ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يُشدد على ضرورة عقد اتفاق ملزم قانوناً للفترة التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ يقوم على أساس بروتوكول كيوتو ويتضمن جميع عناصره الأساسية. ويود الاتحاد الأوروبي أن تتعهد جميع البلدان المتقدمة النمو بخفض انبعاثاتها بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، بالقياس إلى مستويات عام ١٩٩٠، وأن تتخذ إجراءات فورية في ذلك الصدد. وسيشكل التوصل إلى اتفاق بشأن التمويل جزءاً أساسياً من أي اتفاق يتم التوصل إليه في كوبنهاغن. ويلزم زيادة التدفقات المالية الإضافية العامة والخاصة بصورة تدريجية ولكن بدرجة كبيرة لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ استراتيجيات طموحة لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها. والاتحاد الأوروبي على استعداد لتحمل نصيبه العادل في الجهد العالمي بتحديد أهداف طموحة للتخفيف، بما يتيح إمكانية إجراء موازنات وتقديم دعم عام.

٧٢ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بتشغيل صندوق التكيف وبالتقدم المحرز في المناقشات المتعلقة باليات تخفيض معدل إزالة الغابات وتدهورها، وتشجيع المحافظة على الغابات، والإدارة المستدامة للغابات، وزيادة مخزون الكربون في الغابات في البلدان النامية. والاتحاد الأوروبي بصدد مناقشة سبل تعزيز التعاون في مجال التكنولوجيات المنخفضة الكربون المأمونة والمستدامة.

٧٣ - وأضاف قائلاً إن الوقت قد حان لأن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات لإبقاء الاحترار العالمي دون درجتين مئويتين. ويجب على جميع البلدان أن تسهم في ذلك وفقاً لمسؤولياتها وقدرات كل منها. ويجب أن تصل الانبعاثات على مستوى العالم إلى أعلى مستوياتها في موعد أقصاه عام ٢٠٢٠، وأن يتم تخفيضها بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٥٠، وذلك بالمقارنة بمستويات عام ١٩٩٠، كما يجب مواصلة تخفيضها بعد ذلك. وقد اتفق قادة الاتحاد

٦٨ - واستطرد قائلاً إنه من مصلحة الدول الأعضاء أن تكفل نظر الوكالات ذات الصلة في المقررات الصادرة عن لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة عشرة واستخدامها لتوجيه عمليات الأمم المتحدة على أرض الواقع. لذلك ينبغي للدول الأعضاء أن ترصد عملية التنفيذ مع قيامها في الوقت ذاته بكفالة التنفيذ على الصعيد الوطني. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى انعقاد دورة التنفيذ المقبلة. وتوفر الدورتان الثامنة عشرة والتاسعة عشرة للجنة فرصة للخروج بحلول سياساتية محددة ومتناسكة ومنسقة تنسيقاً جيداً لتعزيز تنفيذ الالتزامات المتصلة بالمسائل المواضيعية التي تمهها، ومعالجة الروابط المتبادلة بين تلك المسائل المواضيعية، وتناول المسائل المشتركة بين القطاعات والتي حُددت في الدورة الحادية عشرة للجنة.

٦٩ - وأعرب عن تهنئة الاتحاد الأوروبي للأمين العام على نجاح القمة المعنية بتغير المناخ، التي عقدت في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وعن ترحيبه بتصميم قادة العالم على التصدي على نحو عاجل لتغير المناخ ودعمهم لتكثيف العمل وتعزيز التمويل. وينبغي للجمعية العامة أن تكفل الآن ترجمة الرسالة التي انبثقت عنها القمة إلى اتفاق عالمي طموح وشامل في كوبنهاغن.

٧٠ - وأردف قائلاً إن العالم يجب أن يتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ، والفيضانات والجفاف، والظواهر الجوية المتطرفة. ولتحقيق تلك الغاية، يلزم تقديم دعم ملموس وحاسم وكاف إلى أفقر البلدان وأكثرها ضعفاً. كما يجب إيلاء منظور جنساني لتغير المناخ إذا أريد تحقيق نتائج فعالة ومستدامة ومنصفة. فالمرأة تُعد عاملاً مهماً للتنمية وينبغي بالتالي أن تشارك بنشاط في التكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره وفي صنع القرار المتعلق بذلك.

وتقوم تلك الخطوة على تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، واتخاذ إجراءات قوية لتحسين كفاءة الطاقة وتحقيق وفورات فيها، وزيادة أعمال البحث والتطوير المتعلقة بالتكنولوجيات المنخفضة الكربون السليمة بيئيا والمقبولة اجتماعيا.

٧٦ - وأردف قائلا إن حصة الطاقة الأولية على مستوى العالم من المصادر المتجددة من المتوقع أن تظل عند نسبة ١٣ في المائة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٣٠. والإمكانات المتاحة في هذا الصدد أكبر بكثير. ويرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة المتجددة وبإسهامها المحتمل في تشجيع الانتقال العالمي السريع نحو الاستخدام المستدام للطاقة المتجددة. وقد قرر الاتحاد الأوروبي مؤخرا الانضمام إلى تلك الوكالة وسيعمل بنشاط للترويج لإقامة شراكة مثمرة بين تلك الوكالة والأمم المتحدة.

٧٧ - وأضاف قائلا إن ارتفاع أسعار الطاقة الأولية وتذبذبها، وتزايد الطلب العالمي على الطاقة، وانعدام التيقن فيما يتعلق بإمدادات الطاقة، تستلزم الاضطلاع بجهود عالمية لتوجيه الاستثمارات ونقل التكنولوجيا نحو قطاع الطاقة. ويجب أن يكون الهدف المشترك هو كفاءة النمو المطرد الذي يقوم على أساس التنمية المستدامة بيئيا بالنسبة لجميع البلدان مع القيام في الوقت ذاته بتنويع مصادر الطاقة لزيادة أمن إمدادات الطاقة.

٧٨ - وأردف قائلا إن اعتماد أهداف والتزامات وطنية وإقليمية محددة زمنيا بشأن كفاءة الطاقة، ومصادر الطاقة المتجددة، وإمكانية الحصول على طاقة ميسورة التكلفة، يشكل أمرا أساسيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي تشجيع السياسات التي تحافظ على الدعم اللازم للحصول

الأوروبي مؤخرا على تخفيض الانبعاثات بنسبة تتراوح بين ٨٠ و ٩٥ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. وتوفر النتائج العلمية التي توصل إليها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ منهاج عمل مشترك. ويمكن للمقرر الذي اتخذته رؤساء الدول والحكومات والوزراء ورؤساء الوفود الذين حضروا الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر العالمي الثالث المعني بالمناخ، الذي عُقد في جنيف، سويسرا، في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بإنشاء إطار عالمي للخدمات المناخية، أن يعزز عملية صنع القرار. ومع تطور الأدلة العلمية، سيلزم تعديل السياسات المتعلقة بتغير المناخ. وفي الوقت ذاته، يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تواصل العمل من أجل التوصل إلى استجابة أكثر تماسكا لتغير المناخ. والاتحاد الأوروبي يؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين في هذا الصدد.

٧٤ - واستطرد قائلا إن العالم يقف الآن على عتبة تحول رئيسي نحو اقتصاد عالمي منخفض الكربون. ويجب تحديد وتنفيذ سياسات ترمي إلى التصدي لتغير المناخ والحد من الفقر، والتنافس الاقتصادي. والوصول إلى الطاقة الحديثة يعتبر أمرا بالغ الأهمية في الحياة اليومية ولا غنى عنه للتقدم الصناعي والتنمية الحضرية. ويعد تناقص الاستثمارات في مجال الطاقة في عام ٢٠٠٩ مشكلة بصفة خاصة للفقراء. ويلزم عقد صفقة جديدة نظيفة لتشجيع التكنولوجيا النظيفة واستخدام الطاقة بكفاءة. وبصورة متزايدة، سيعتمد التنافس الدولي على القدرة على إنتاج وتوزيع خدمات الطاقة التي تتميز بكونها موثوقة، وميسورة التكلفة، ومجدية من الوجهة الاقتصادية، ومقبولة من الوجهة الاجتماعية، وسليمة من الوجهة البيئية.

٧٥ - واستطرد قائلا إن من أفضل سبل التحكم في تغير المناخ هو خفض الانبعاثات الناشئة عن إنتاج الطاقة واستخدامها والتخلص من تلك الانبعاثات في نهاية المطاف.

ناغويا في عام ٢٠١٠. والتنوع البيولوجي يؤدي دورا حيويا في مكافحة التصحر، وتدهور الأراضي، وتغير المناخ. ومن شأن زيادة التعاون والتنسيق في تلك المجالات أن يساعد على تعزيز سياسات التنمية المستدامة. ولتعزيز أوجه التآزر، يجب أن يكون هناك تعاون فعّال بين اتفاقيات ريو الثلاث.

٨١ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي له تاريخ طويل من التعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية وهو ملتزم بتنفيذ استراتيجية موريشيوس. وهو يرحب بما أحرز من تقدم ملموس ويدرك حجم المخاطر التي يشكلها تغير المناخ للأمن البشري والقومي في الدول الجزرية الصغيرة. ومن شأن الاستعراض الرفيع المستوى لاستراتيجية موريشيوس أن يوفر فرصة للتصدي للتحديات التي تواجهها تلك الدول في مجال التنمية المستدامة.

٨٢ - وأردف قائلا إن الجبال والهضاب تشكل موطننا لـ ٦٠٠ مليون شخص، ومصدر المياه لأكثر من نصف سكان العالم، واحتياطيا لا غنى عنه لموارد معدنية قيّمة. والاتحاد الأوروبي يشجع التخطيط المكاني المستدام الذي يهدف إلى حماية التنوع البيولوجي وتأمين التراث الثقافي للنظم الإيكولوجية التي من صنع الإنسان؛ ويدرك أهمية السياسات التي تراعي مصالح الفقراء في ضمان التنمية المستدامة في المناطق الجبلية؛ ويساند الجهود المبذولة لتعزيز حق المرأة في الحصول على الموارد ودورها في المجتمعات والثقافات في المناطق الجبلية.

٨٣ - ومضى قائلا إن التصحر وتدهور الأراضي يهددان وجود مئات الملايين من البشر ويقوّضان استقرار الدول الهشة. وفي كثير من المناطق، تعد مكافحة التصحر طريقة عملية وفعالة للتكيّف لآثار تغير المناخ. ولا يمكن مواجهة هذه التحديات دون مواصلة التعاون وتقوية أوجه التآزر بين اتفاقيات ريو الثلاث. والاتحاد الأوروبي يرحّب بالمقررات

على الطاقة دون إعاقة نمو الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، ووفورات الطاقة.

٧٩ - ومضى قائلا إنه ينبغي تطوير أشكال الطاقة المتجددة واستخدامها بأسلوب مستدام. ويلزم العمل على بناء القدرات وتوفير موارد مالية كافية لتعزيز الطاقة المتجددة. ويتعين على كثير من كيانات الأمم المتحدة أن تضطلع بدور في هذا الصدد. ويلزم اتباع نهج متماسك تدعمه شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة.

٨٠ - واسترسل قائلا إن العالم ليس سائرا على المسار الصحيح لخفض فقدان التنوع البيولوجي بدرجة ملموسة بحلول عام ٢٠١٠. والاتحاد الأوروبي يساوره قلق بالغ إزاء الاستنزاف المستمر وغير المسبوق للأنواع والنظم الإيكولوجية والجينات بفعل الإنسان، وهو ملتزم بتنفيذ استجابة قوية في مجال السياسات لتحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي. ويلزم اتخاذ إجراءات محددة لعكس المسار على جميع الصعد، مع مراعاة أهمية الشراكات مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من أجل إدارة الخدمات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية بصورة مستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تحديد هدف جديد وطموح وذي مصداقية للتنوع البيولوجي على مستوى العالم لفترة ما بعد عام ٢٠١٠. وينبغي أن يقوم رؤساء الدول والحكومات بدور بارز، في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المزمع عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، من أجل وضع رؤية عالمية جديدة، يتم استكمالها بوضع أهداف محددة بشأن التنوع البيولوجي تُعتمد في الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي المقرر عقده في ناغويا، اليابان، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. والاتحاد الأوروبي على استعداد أيضا للمشاركة بنشاط في السنة الدولية للتنوع البيولوجي. وينبغي اختتام المفاوضات المتعلقة بإنشاء نظام دولي للوصول إلى الموارد وتقاسم المنافع قبل انعقاد اجتماع

٨٦ - وفي ختام كلمته، أعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بنتائج الدورة الخامسة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وذكر أن نتيجة عملية الإصلاح والاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ من شأنها أن تيسر الجهود المبذولة لإنشاء أطر استراتيجية وانتهاج إدارة قائمة على النتائج. وقال إن القرار المتعلق بالبدء في الأعمال التحضيرية لوضع صك ملزم قانوناً بشأن الزئبق هو قرار مهم للغاية. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالعملية التي يضطلع بها برنامج البيئة لوضع منهاج عمل حكومي دولي للسياسات العلمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وأعرب عن أمله في أن يمكن اختتام المناقشات المتعلقة بأفضل وسيلة لحشد المشورة المستندة إلى البحوث والاستفادة منها بحلول عام ٢٠١٠. وأعرب عن رغبة الاتحاد الأوروبي في أن يتم تعزيز برنامج البيئة وطالب بإجراء إصلاحات طموحة للنظام الدولي للإدارة البيئية.

٨٧ - السيد بوليكسونو (إندونيسيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي تؤيد البيان الصادر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه بالرغم من أن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة قد جلبا منافع كبيرة على كافة الصُّعد، وبالرغم من أن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، قد عززت عملية التنمية المستدامة، فإن العالم ما زال يزخر بالفقر وانعدام الإنصاف. وعلاوة على ذلك، فإن تعدد الأزمات العالمية وتغير المناخ يهددان بعكس مسار عقود من التقدم في مجال التنمية. والتحديات الكبيرة الماثلة بالفعل يمكن أن تصبح تحديات عصية إذا لم تتم إعادة النظر في نهج المجتمع الدولي تجاه التنمية وإعادة هيكلته. ولم يسبق على الإطلاق أن كان هناك هذا القدر الكبير من الزخم من أجل إحداث تحول في النموذج العالمي

التي اتخذت في الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي عُقدت في بوينس آيرس، الأرجنتين، في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٨٤ - وأضاف قائلاً إن الإدارة المتكاملة للموارد المائية على مستوى الأحواض والتعاون العابر للحدود مسألتان رئيسيتان للتكيف لتغير المناخ ومعالجة دواعي القلق بشأن إنتاج الأغذية، وأمن الطاقة، والاستقرار الاقتصادي، ومنع المنازعات. وإمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة، والمرافق الصحية، والإدارة السليمة للمياه، تعد أمورا بالغة الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي، والصحة، والرفاه. والمياه ترتبط ارتباطاً لا ينفصم بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. ومن ثم، فإن النساء والفتيات يقمن بدور حاسم في الأنشطة والاستثمارات المتصلة بالمياه. وينبغي معالجة المسائل المتصلة بالمياه في المناسبة الرفيعة المستوى المتعلقة بالتنمية المستدامة المقرر عقدها، ربما، في عام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي سيشارك في مناقشة الاقتراح الطاحيكي المتعلق بمعالجة قضايا المياه في منتصف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥.

٨٥ - ومضى قائلاً إن الاتحاد الأوروبي ملتزم ببناء قدرة المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر عن طريق دعم إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث. وينبغي تبني نهج شامل في جميع أنحاء نظام الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. ولتحقيق تلك الغاية، ينبغي للدول الأعضاء أن تستفيد تماماً من آليات النظام. ومن خلال الربط بين الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، يمكن تعزيز تماسك السياسات واستخدام الموارد بصورة أكثر فعالية.

٩٠ - وأردف قائلاً إن المناقشات المتعلقة بالتنمية المستدامة لا يمكن فصلها عن الحاجة إلى تعزيز الأمن الغذائي وأمن الطاقة. ويجب أن تقوم التكنولوجيا الزراعية بدور محوري في إحداث ثورة خضراء مستدامة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمساعدة صغار الحائزين من أجل زيادة إنتاجيتهم وتطبيق ممارسات مستدامة. وقد سلّطت أزمة الطاقة وتغير المناخ الضوء على الحاجة إلى مصادر للطاقة الجديدة والمتجددة. ويلزم تعبئة وتخصيص موارد مالية وبشرية كافية، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بتيسير إنشاء صندوق متعدد الأطراف ومركز دولي لتطوير تكنولوجيات الطاقة. وفي هذا الصدد، فإن الرابطة تؤيد الجهود المبذولة لجعل خطة باي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات جزءاً لا يتجزأ من عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من كيانات منظومة الأمم المتحدة.

٩١ - وواصل كلامه قائلاً إن العالم شهد زيادة مروعة في عدد وشدة الكوارث الطبيعية. وتؤدي الحسائر في الأرواح والممتلكات وسبل العيش الناجمة عن الكوارث التي وقعت مؤخراً في البلدان الأعضاء في الرابطة إلى عرقلة تحقيق كل من التنمية المستدامة وعمليات التكامل الإقليمي. وقد أكد مجدداً رؤساء الدول والحكومات المشاركين في مؤتمر القمة الرابع لشرق آسيا، الذي عُقد في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، في تشا - ام هوا هين، تايلند، التزامهم بالعمل على الحد من مخاطر الكوارث بصورة فعالة بروح المشاركة والتعاون وذكروا بأن الحد من مخاطر الكوارث يشكل أحد المجالات ذات الأولوية للتعاون. ويعد توثيق التعاون فيما بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة أمراً أساسياً لكفالة الاستجابة في الوقت المناسب. وفي ذلك الصدد، شدّد الممثل على أهمية بناء القدرات على الصعيدين الوطني والمحلي وإنشاء شبكات للإنذار المبكر.

للتنمية نحو التنمية الخضراء. وعلاوة على ذلك، فإن الاهتمامات البيئية والنمو الاقتصادي، اللذين كان ينظر إليهما بوصفهما هدفين متنافرين، بدأ في الظهور معا.

٨٨ - ومضى قائلاً إن المناسبة الرفيعة المستوى بشأن التنمية المستدامة المقرر عقدها، ربما، في عام ٢٠١٢، ستوفر فرصة للبدء في تنفيذ تدابير مبتكرة للتصدي للمعضلات العالمية واستهلال مرحلة جديدة من التنمية المستدامة. والرابطة تتطلع إلى الإسهام بصورة ببناء في تلك المناسبة، التي ينبغي أن تركز على سبل تعزيز التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١. كما يمكن استخدام المناسبة لمناقشة الإدارة الدولية للتنمية المستدامة. فهي توفر بالفعل فرصة لالتماس زخم سياسي على أعلى المستويات لإنشاء هيكل مؤسسي دولي معزز لإدارة البيئة والتنمية.

٨٩ - واستطرد قائلاً إن السنتين المقبلتين ستتيحان فرصة لبناء منهاج إنمائي أحضر يقوم على أساس اتفاقيات ريو الثلاث. وسيكون مؤتمر كوبنهاغن المتعلق بتغير المناخ، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اختباراً لإرادة المجتمع الدولي للاستجابة بصورة جادة لتغير المناخ والمضي قدماً نحو التحول إلى اقتصاد أحضر. وزعماء رابطة أمم جنوب شرق آسيا ملتزمون بالإسهام بنشاط في المؤتمر بغية كفالة إمكانية التوصل إلى صفقة عادلة ومنصفة وفعالة ومرنة وشاملة تحقق توازناً بين مقتضيات التنمية والمناخ. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر إلى السنة الدولية للتنوع البيولوجي، ٢٠١٠، والسنة الدولية للغابات، ٢٠١١، باعتبارهما يمثلان جهوداً متكاملة للقضاء على الفقر ولتحقيق الأمن الغذائي، كما ينبغي أن يعزز الالتزام بالاهتمام بالغابات في سياق الاستجابة للمناخ العالمي. وعلاوة على ذلك، يجب التصدي للتصحر من خلال التنفيذ الكامل للخطة الاستراتيجية لفترة العشر سنوات والإطار المتعلق بتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (٢٠٠٨-٢٠١٨).

٩٢ - وأضاف قائلاً إن الرابطة تدرك مواطن الضعف المحددة التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي الواقع، فإن البلدان الأعضاء في الرابطة معرضة لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر بسبب تغير المناخ. ويجب إدماج المسائل المتعلقة بالمحيطات في صلب المناقشات المتعلقة بتغير المناخ. فالأضرار التي يحتمل أن تصيب الأمن الغذائي وسبل العيش على الصعيد العالمي تشكل مصدر قلق بالغ. وسيوفر الاستعراض الرفيع المستوى لاستراتيجية موريشيوس فرصة لإعادة التأكيد على مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية ولمواجهة العوامل التي تعرقل جهودها من أجل تحقيق التنمية المستدامة. واختتم كلمته بقوله إن المشاركة الكاملة من جانب جميع شركاء التنمية تمثل أمراً حيوياً لإنجاح الاستعراض ولتعزيز القدرات الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.